

أثر التضخم على الادخار المحلي في الجزائر - دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2018
The impact of inflation on domestic saving in Algeria - Econometric study during the period 1990-2018

بوفنش وسيلة

Boufenneche wassila

المركز الجامعي بميلة (الجزائر)، w.boufenneche@centre-univ-mila.dz

تاريخ الاستلام: 2021/09/01 تاريخ القبول: 2021/12/14 تاريخ النشر: 2022/01/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر التضخم على الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، من خلال دراسة قياسية بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم والادخار المحلي في الجزائر، بالإضافة إلى وجود أثر معنوي سالب لمعدل التضخم على الادخار المحلي. كلمات مفتاحية: الادخار المحلي، التضخم، نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة، الجزائر. تصنيفات JEL: E20، E31، C51، C22

Abstract:

The purpose of this study is to measure the impact of inflation on domestic saving in Algeria during the period 1990-2018, through an econometric study, using the autoregressive distributed lag model.

The study found a long-term equilibrium relationship between inflation and domestic saving in Algeria, in addition to a negative significant effect of inflation on domestic saving.

Keywords: Domestic saving; Inflation; autoregressive distributed lag model; Algeria.

JEL Classification Codes : C22, C51, E31, E20

1. مقدمة:

يعد الادخار أحد المصادر التمويلية التي حظيت باهتمام كبير في التحليل والدراسات الاقتصادية، نظرا لمساهمته في زيادة الطاقات الإنتاجية والاستثمارية، تحسين المعدلات الإنتاجية، خلق فرص العمل،

وكذا توفير العملة الصعبة التي تستخدم في شراء السلع الرأسمالية وتقليل العجز في الميزان التجاري، الأمر الذي يساهم في تحسين المستوى المعيشي للأفراد، وتحقيق الرفاه الاقتصادي الذي ينعكس إيجاباً على الجوانب الاجتماعية والتعليمية وغيرها، بالإضافة إلى مساهمة الادخار في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، نتيجة الاعتماد عليه في إنجاز العديد من البرامج والمشروعات التنموية.

في هذا السياق، يعد الادخار المحلي أحد أنواع الادخار التي سعت الحكومة الجزائرية إلى تشجيعه لتوفير الأموال اللازمة لتمويل مختلف المشاريع التنموية اعتماداً على مصادر وطنية دون اللجوء إلى مصادر خارجية ذات أعباء مالية معتبرة ومكلفة، من خلال العمل على إيجاد الآليات الكفيلة بزيادة حجم المدخرات المحلية وتوفير العوامل المساعدة على ذلك، ومن بينها اتباع سياسة استهداف التضخم للحد من التضخم الذي يؤثر ارتفاع معدلاته سلباً على حجم الادخار المحلي.

1.1. إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية دراستنا في التساؤل الرئيسي التالي:

"ما هو أثر التضخم على الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018؟"

2.1. فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضيتين التاليتين:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتضخم على الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتضخم على الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.

3.1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تطرقها لأحد المواضيع الاقتصادية الهامة، والمتمثل في توضيح طبيعة العلاقة بين الادخار المحلي كمصدر تمويلي هام والتضخم باعتباره مشكلة اقتصادية واجتماعية تتعدى أثارها السلبية انخفاض القدرة الشرائية للنقود إلى حدوث اختلالات اقتصادية كلية، مما ينعكس سلباً على النشاط الاقتصادي.

4.1. هدف الدراسة:

يتمثل الهدف من هذه الدراسة في التطرق لواقع الادخار المحلي في الجزائر، وقياس أثر التضخم على الادخار المحلي في الأجل الطويل بالاعتماد على نموذج قياسي يحدد طبيعة العلاقة بين الادخار المحلي كمتغير تابع ومعدل التضخم كمتغير مستقل بالإضافة إلى المتغيرات الأخرى المدرجة في النموذج كمتغيرات

ضابطة، بالاعتماد على المعطيات المتاحة خلال الفترة 1990 - 2018 باعتبارها أطول فترة تتوفر عنها البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

5.1. منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيتين الموضوعتين اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف الادخار المحلي في الجزائر ويحلل تطوره عبر الزمن، بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج الكمي لقياس أثر التضخم على الادخار المحلي في الجزائر.

1. الأسس النظرية للادخار المحلي:

يعد الادخار المحلي أحد المصادر التمويلية الهامة لمختلف المشاريع التنموية، الأمر الذي جعله محل اهتمام الباحثين والمفكرين الاقتصاديين الذين قدموا له تعاريف عدة فيما يلي عرض لبعضها، بالإضافة إلى تبيان أهميته وأنواعه.

1.2 تعريف الادخار المحلي:

للادخار المحلي تعاريف عدة نذكر منها:

- الادخار المحلي هو: ذلك الجزء من الناتج المحلي الصافي أو الدخل المحلي الذي لا ينفق على الاستهلاك، وإنما يتم توجيهه لزيادة الطاقات الإنتاجية التي تعمل على زيادة هذا الدخل أو المحافظة على مستواه. (كبير و بلعباس ، 2018، صفحة 3)

- الادخار المحلي هو: مؤشر اقتصادي أساسي لقياس مستوى وقيمة الموارد المتاحة للاستثمار في الأصول الرأسمالية. (أحمد، 2013-2014، صفحة 27)

- الادخار المحلي هو: الناتج عن زيادة المداخيل المحققة لمختلف أطراف النشاط الاقتصادي في الدولة عن إجمالي الاستهلاك خلال نفس الفترة. (جاء الله، 2015، صفحة 8)

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الادخار المحلي هو الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك النهائي الكلي، ويمكن من خلاله قياس مدى توفر الموارد المتاحة للاستثمار.

2.2 أهمية الادخار المحلي:

للادخار المحلي أهمية كبيرة تكمن فيما يلي: (سلامي، 2012، صفحة 35)

- الادخار المحلي هو مصدر عرض رأس المال، والعامل الرئيسي للإنتاج الذي يحدد إنتاجية العمل.
- المساهمة في تسريع العملية التنموية وتخفيف الاستثمار.

- تعد المدخرات المحلية وسيلة اقتصادية لتأجيل الاستهلاك، الحد من الضغوط التضخمية وضمان الاستقرار الاقتصادي.
- الادخار المحلي وسيلة للنمو والتمكين من الإنفاق.
- تفادي المخاطر الناجمة عن الاعتماد على المصادر الخارجية للتمويل.

3.2 أنواع الادخار المحلي:

ينقسم الادخار المحلي إلى الأنواع التالية: (خلادي، 2011-2012، الصفحات 39-40)

- ادخار قطاع الأعمال (المؤسسات): يقصد بادخار قطاع الأعمال كل ما تخصصه مختلف المؤسسات والشركات من أرباحها في زيادة الاستثمار في القطاع نفسه، أو على مستوى قطاعات أخرى منتجة.
- الادخار الحكومي: يمثل الادخار الحكومي الفرق بين الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية، وتعمل الحكومات دائما على تنمية مواردها وترشيد نفقاتها بغية تحقيق الفائض الذي توجهه نحو مجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة.

- ادخار القطاع العائلي: تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل الكلي المتاح للإنفاق العائلي وحجم الاستهلاك العائلي. (سلامي، مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع والطموح، 2015، صفحة 44)

2. الدراسات السابقة:

تطرق العديد من الدراسات القياسية لدراسة العلاقة ما بين التضخم والادخار المحلي، وقد اختلفت نتائج هذه الدراسات من حالة إلى أخرى، وفيما يلي نستعرض بعض هذه الدراسات مرتبة وفقا لتطورها الزمني:

- دراسة تليلي بشير (2020) التي هدفت إلى التحقق من وجود علاقة قصيرة وطويلة المدى بين الادخار المحلي والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1994-2016 باستخدام نموذج (VAR)، وقد أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم والادخار المحلي في المدى القصير، علاوة على ذلك بينت نتائج التقييم على المدى الطويل وجود تأثير سلبي للتضخم على الادخار المحلي. (تليلي و بوخاري، 2020، صفحة 783)

- دراسة Santosh K. Dash and Lakshmi Kumar (2018) التي سعت إلى معرفة ما إذا كان للتضخم تأثير غير خطي على الادخار في أعقاب الانخفاض الكبير في معدل الادخار في الهند خلال الفترة 2007-2008 والفترة 2012-2013، وقد تم التوصل من خلال تقدير النموذج الخطي إلى

وجود أثر معنوي سالب للتضخم على الادخار، كما بينت النتائج المتوصل إليها من خلال النماذج غير الخطية إلى عدم وجود تأثير غير خطي للتضخم على الادخار، وبالتالي عدم وجود تضخم عتبة في سياق العلاقة بين التضخم والادخار. (Dash & Lakshmi , 2018, p. 431)

- دراسة Abate Yesigat Taye (2017) التي هدفت إلى قياس أثر التضخم على الادخار في إثيوبيا خلال الفترة 1974-2014 باستخدام نموذج ARDL، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة بين التضخم والادخار، وكذا وجود أثر معنوي موجب كبير للتضخم على الادخار في المدى الطويل وأثر سلبي ضعيف في المدى القصير، كما بين اختبار السببية لجرانجر وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من التضخم إلى الادخار. (Abate Yesigat, 2017, p. 74)

- دراسة Demilie Basha Hailu and Samson Abay (2016) التي سعت إلى معرفة حجم واتجاه تأثير التضخم على إجمالي الادخار المحلي في إثيوبيا خلال الفترة 1975 - 2014، وذلك باستخدام عدة اختبارات تشخيصية، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الادخار المحلي والمتغيرات التفسيرية، أما على المدى القصير فتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم وإجمالي الادخار المحلي، بالإضافة إلى وجود تأثير ضعيف لسعر الفائدة الحقيقي وتأثير كبير وإيجابي للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي على إجمالي الادخار المحلي. (Hailu & Abay , 2016, p. 1399)

- دراسة عكريش كمال وجميل عبد الجليل (2015) التي هدفت إلى التحقق من وجود علاقة طويلة المدى بين معدل الادخار المحلي والمتغيرات التفسيرية المتمثلة في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، معدل الفائدة الحقيقي على الإيداع، درجة العمق المالي ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2012 باستخدام اختبار جوهانسن للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية إنجل-جرانجر، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة، حيث أثر التضخم ودرجة العمق المالي سلبيًا على الادخار المحلي، في حين أثر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ومعدل الفائدة الحقيقي إيجابًا عليه. (عكريش و جميل، 2015، صفحة 1)

من خلال عرض الدراسات السابقة يمكن القول إن دراستنا تشابه مع الدراسات السابقة في كونها تهدف إلى قياس أثر التضخم على الادخار المحلي، أما أوجه الاختلاف بينها فتكمن في الحدود الزمانية والمكانية للدراسة، بالإضافة إلى الطريقة المعتمدة لدراسة الأثر في الأجل الطويل، والمتمثلة في نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة، ويتمثل جوهر الإضافة التي تقدمها دراستنا في محاولة صياغة نموذج

أثر التضخم على الادخار المحلي في الجزائر - دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2018

قياسي لقياس أثر التضخم على الادخار المحلي في الجزائر مع مراعاة خصوصية الاقتصاد الجزائري، وذلك بإدراج بعض المتغيرات الضابطة في النموذج لجعله قريبا من الواقع، تحسين جودته وكذا تامين الدراسة.

3. واقع الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018:

عملت الجزائر على زيادة حجم المدخرات المحلية لأهميتها الكبيرة في عملية التنمية الاقتصادية، كونها تمثل السبيل الأمثل لتمويل الاستثمارات، ويمكن توضيح واقع الادخار المحلي في الجزائر بالاعتماد على بعض المؤشرات الإحصائية المتمثلة فيما يلي:

1.4 تطور حجم الادخار المحلي وأنواعه خلال الفترة الزمنية 1990-2018:

يمكن توضيح تطور الادخار المحلي في الجزائر من خلال الجدول الموالي:

الجدول 1: تطور الادخار المحلي، الادخار الحكومي والادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الادخار المحلي	150.60	315.50	337.60	323.40	396.10	559.50
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الادخار المحلي	809.40	890.10	770.20	1023.8	1849.1	1754.8
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الادخار المحلي	1833	2348.5	2931.2	4143.0	4851.1	5300.0
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الادخار المحلي	6251.9	4614.7	5810.2	7025.1	7705.1	7692.4
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	
الادخار المحلي	7598.9	6255.4	6409.8	7264.8	8376	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول السابق يتضح أن حجم الادخار المحلي قد عرف تطورا متذبذبا من سنة إلى أخرى، حيث قدر متوسط حجم الادخار المحلي بـ 3757.27 مليار دينار جزائري، في حين سجلت أعلى قيمة له 8376 مليار دينار جزائري سنة 2018 وأدنى قيمة له 150.6 مليار دينار جزائري سنة 1990، ويمكن تقسيم تطور الادخار المحلي في الجزائر لعدة مراحل كما يلي:

- المرحلة الأولى (1990-1999): شهد حجم الادخار المحلي ارتفاعا كبيرا، فقد ارتفع من 150.6 مليار دينار جزائري في سنة 1990 إلى 323.4 مليار دينار جزائري سنة 1993، ويرجع ذلك إلى ارتفاع مداخيل الجباية البترولية، حيث وصلت مداخيل الجباية البترولية إلى 76.2 مليار دينار جزائري سنة 1990 و179.3 مليار دينار جزائري سنة 1993، ليرتفع بعدها الادخار المحلي بمعدلات منخفضة في

الفترة (1994-1997) ليلعب سنة 1997 قيمة 890.1 مليار دينار جزائري، وفي سنة 1998 انعكس عدم الاستقرار السياسي على جل المتغيرات الاقتصادية الجزئية والكلية للاقتصاد الوطني، مما أدى إلى حدوث اختلالات هيكلية في الاقتصاد الجزائري، حيث تميزت هذه الفترة بانخفاض حجم الادخار المحلي.

- المرحلة الثانية (2000-2009): شهد الادخار المحلي تحسنا مع بداية سنة 2000، حيث بلغ قيمة 1849.19 مليار دينار جزائري، وهذا الارتفاع الملحوظ الذي شهدته الادخار المحلي إلى غاية سنة 2007 مرده ارتفاع مدخرات المؤسسة النفطية لدى البنوك، بالإضافة إلى ذلك إيداع الكثير من احتياطات الصرف لدى صندوق ضبط الموارد، وبالتالي فإن نمو الادخار ليس ناتجا عن سياسة ادخارية بقدر ما يحكمه حجم احتياطي الصرف (جاء الله، 2015، صفحة 20)، أما خلال سنة 2009 سجل الادخار المحلي تراجعا حيث بلغ 4614.74 مليار دينار جزائري، ويرجع هذا التراجع إلى الأزمة المالية العالمية، التي أدت إلى إبطاء معدل نمو الناتج المحلي، نتيجة الركود العالمي وتأثر قطاع الصادرات. (سلامي، أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة (1970-2010)، 2012، صفحة 91)

- المرحلة الثالثة (2010-2018): عرف الادخار المحلي ارتفاعا كبيرا خلال الفترة 2011 - 2018، وقد بلغ الادخار المحلي في هذه السنوات قيما متقاربة، حيث وصلت قيمته سنة 2014 إلى 7598.95 مليار دينار جزائري، ولكن سرعان ما تراجعت قيمته في سنة 2015 إذ سجل الادخار المحلي 6255.41 مليار دينار جزائري، نتيجة انخفاض أسعار النفط التي تأثرت بها الجزائر، وفي سنة 2016 شهد الادخار المحلي ارتفاعا طفيفا، وواصل الارتفاع في السنتين الموالتين، نتيجة الارتفاع الطفيف لأسعار النفط.

2.4 تطور الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2018:

يوضح هذا المؤشر الذي يعد من أهم المؤشرات لمعرفة أهمية الادخار المحلي في تطوير النشاط الاقتصادي الجزء الذي لم يوجه إلى الاستهلاك من إجمالي الناتج المحلي، وهو يعكس الجهد الذي يبذله مجتمع ما في سبيل زيادة مدخراته، والجدول الموالي يبين تطور الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2018.

أثر التضخم على الادخار المحلي في الجزائر - دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2018

الجدول 2: الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2018

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
النسبة	27.1	31.36	32.21	27.74	26.56	28.11
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
النسبة	31.49	32.06	27.21	31.62	44.85	41.51
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
النسبة	40.53	44.71	47.67	54.79	57.06	56.67
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة	56.61	46.61	48.45	48.15	47.53	46.21
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	
النسبة	44.11	37.43	36.6	38.47	40.95	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي

من خلال الجدول السابق يتضح تقارب نسب الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990 - 1999، والتي تزايدت وانخفضت بوتيرة منخفضة غير مستقرة إذ بلغ حددها الأدنى 26.56% سنة 1994، ويرجع ذلك إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي الذي امتاز بالضعف في سنوات التسعينات مع الشروع في المخططات الاقتصادية، وتميزت تلك الفترة بالضعف أيضا على مستوى الاقتصاد الوطني الذي كان في مرحلة ابتدائية اتسمت بتنفيذ العديد من البرامج التنموية للخروج من مرحلة التدهور الشاملة لكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وبعد سنة 2000 نلاحظ أن النسب بدأت في الارتفاع حتى بلغت الذروة سنة 2006 بنسبة قدرت بـ 57.06%، نتيجة الزيادة الكبيرة في صادرات المحروقات التي تضاعفت نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى غاية سنة 2009 التي تراجع فيها حجم الادخار المحلي بسبب انخفاض أسعار النفط إثر ركود الاقتصاد العالمي، والذي نجم عن الأزمة المالية العالمية، الأمر الذي أدى إلى انكماش حصيلة صادرات المحروقات، وهو ما ترتب عليه انخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي حيث انخفض من 56.61% سنة 2008 إلى نسبة 46.61% سنة 2009، وهكذا إلى غاية الفترة 2015 - 2017 التي سجل فيها انخفاض كبير في نسب الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض أسعار النفط، في حين شهد ارتفاعا طفيفا سنة 2018 إذ بلغت نسبته 40.95%.

5. الدراسة القياسية:

1.5 الطريقة والأدوات:

يمكن توضيح الطريقة والأدوات المستخدمة في هذه الدراسة من خلال ما يلي:

1.1.5 منهج الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) المتميز بإمكانية تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت السلاسل الزمنية في الدراسة متكاملة من الدرجة $I(0)$ أو من الدرجة $I(1)$ ، أو أنها كانت مزيجاً بينهما، بشرط عدم وجود سلاسل زمنية متكاملة من درجة أعلى من $I(1)$.

2.1.5 متغيرات الدراسة ومصادرها:

لقياس أثر التضخم على الادخار المحلي في الجزائر تم حصر عدد من المتغيرات بالاعتماد على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، وتتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي: الادخار المحلي (DS): وهو المتغير التابع، معدل التضخم (INF) وهو المتغير المستقل، وقد تمت إضافة المتغيرات الضابطة التالية لتحسين جودة النموذج: سعر الفائدة الحقيقي (RIR)، سعر الصرف (RER)، رصيد الميزانية العامة (BB)، رصيد الحساب الجاري (CAB)، وتم الحصول على البيانات المعتمد عليها في هذه الدراسة القياسية من إحصائيات بنك الجزائر وقاعدة البنك الدولي، وتمت الدراسة خلال الفترة 1990 - 2018.

2.5 النتائج ومناقشتها:

1.2.5 اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

تم دراسة استقرار السلاسل الزمنية المعتمد عليها في تقدير النموذج القياسي، وتحديد درجة تكاملها للتأكد في البداية من كون متغيرات الدراسة متكاملة من الرتب $I(0)$ أو $I(1)$ ، ولتحقيق ذلك تم استخدام اختبار ديكي فولر، وبلاستعانة ببرنامج Eviews10 تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول الموالي، والذي يتضح من خلاله أن السلاسل من نوع $I(0)$ و $I(1)$ ، وعليه يمكن استخدام طريقة ARDL لدراسة العلاقة التوازنية على المدى الطويل.

الجدول 3: نتائج اختبار جذر الوحدة للاستقرارية

اختبار ADF			المتغيرات	
النموذج الثالث	النموذج الثاني	النموذج الأول		
0.21 (0.73)	1.23- (0.88)	1.62- (0.45)	المستوى	DS
4.63- (0)	4.53- (0.0064)	4.56- (0.0012)	الفرق الأول	
1.040- (0.14)	1.82- (0.06)	1.49- (0.52)	المستوى	INF
5.37- (0)	5.40- (0.0009)	5.39- (0.0002)	الفرق الأول	
2.10 (0.98)	0.02- (0.56)	1.33- (0.59)	المستوى	RIR
3.92- (0.0003)	4.25- (0.0024)	4.91- (0.0005)	الفرق الأول	
3.62- (0.0008)	4.01- (0.01)	3.54- (0.01)	المستوى	RER
/	/	/	الفرق الأول	
1.09 (0.24)	1.85- (0.64)	1.42- (0.56)	المستوى	BB
3.07- 0.003	3.46- (0.05)	3.29- (0.02)	الفرق الأول	
1.71- 0.08	1.75- (0.71)	1.71- (0.41)	المستوى	CAB
5.48- (0)	5.36- (0.0002)	5.38- (0.0002)	الفرق الأول	

المصدر: مخرجات برمجية 10 Eviews

2.2.5 اختبار الحدود لوجود التكامل المشترك:

بالاعتماد على اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds test) الذي يتضمن الجدول رقم (5) نتائجه يتضح أن القيمة المحسوبة للإحصاءة $F=8.32$ أكبر من جميع الحدود العليا، لذلك يتم رفض فرضية العدم، وهو ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة المدى.

الجدول 4: اختبار الحدود لوجود التكامل المشترك

ARDL Bounds Test		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	8.320107	6
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.12	3.23
5%	2.45	3.61
2.5%	2.75	3.99
1%	3.15	4.43

المصدر: مخرجات برمجية 10 Eviews

3.2.5 اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية ARDL:

بعد القيام بالاختبارات القبلية (اختبارات جذر الوحدة للاستقرارية) تستكمل باقي خطوات

منهجية ARDL بداية بتحديد درجة التأخير المثلى ثم تقدير النموذج وأخيرا تقييمه إحصائيا وقياسيا.

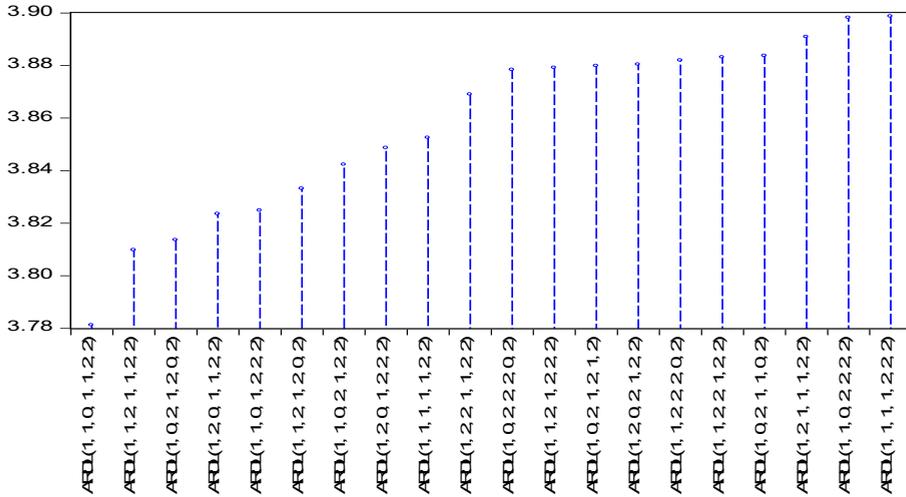
1.3.2.5 تحديد درجة التأخير المثلى:

وفقا للبيانات المعتمد عليها في هذه الدراسة فإن أفضل نموذج هو $ARDL(1,1,0,1,1,2,2)$

حسب معيار (AIC) كما يظهر في الشكل رقم (1) الموالي:

الشكل 1: نتائج تحديد درجة التأخير الزمني المثلى

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: مخرجات برمجية 10 Eviews

2.3.2.5 تقدير النموذج:

تقدير النموذج باستعمال طريقة ARDL سمح بالحصول على النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (6)، والتي تبين وجود أثر معنوي لكل من RER, INF, BB, CAB(-1), CAB(-2), RIR, RER(-1), Dum(-2)، كما تظهر النتائج المتحصل عليها أن المتغيرات المستقلة تؤثر في مجملها على المتغير التابع وفقا لاختبار فيشر، وهي نتائج تتوافق مع الواقع فكثير من الظواهر لا تستجيب آنيا لمحدداتها بل تكون نتيجة لتراكمات تاريخية، وهو ما جعل معامل التحديد كافيا لتفسير النموذج بنسبة 99.02%.

الجدول رقم 5: نتائج التقدير وفق طريقة ARDL

Dependent Variable: DS				
Dynamic regressors (2 lags, automatic): INF RIR RER BB CAB DUM				
Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 1, 1, 2, 2)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DS(-1)	0.179402	0.149717	1.198274	0.2539
INF	-0.362323	0.095124	-3.808939	0.0025
INF(-1)	-0.140002	0.072400	-1.933749	0.0771
RIR	0.156414	0.035593	4.394530	0.0009
RER	-0.296226	0.075931	-3.901269	0.0021
RER(-1)	-0.338345	0.074016	-4.571214	0.0006
BB	0.001936	0.000521	3.714661	0.0030
BB(-1)	0.001093	0.000578	1.890009	0.0831
CAB	-0.022532	0.068706	-0.327944	0.7486
CAB(-1)	-0.169934	0.072788	-2.334628	0.0378
CAB(-2)	0.170368	0.058032	2.935758	0.0125
DUM	1.118168	1.584186	0.705831	0.4938
DUM(-1)	0.844629	1.840590	0.458890	0.6545
DUM(-2)	3.994246	1.487813	2.684642	0.0199
C	25.10428	4.059902	6.183470	0.0000
R-squared	0.990245	Mean dependent var		41.33000
Adjusted R-squared	0.978864	S.D. dependent var		9.487354
S.E. of regression	1.379287	Akaike info criterion		3.781191
Sum squared resid	22.82918	Schwarz criterion		4.501100
Log likelihood	-36.04607	Hannan-Quinn criter.		3.995258
F-statistic	87.01000	Durbin-Watson stat		2.540665
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

أما نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ فنوضحها من خلال الجدول الموالي:

الجدول 6: نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)	-0.820598	0.149717	-5.480989	0.0001
Cointeq = DS - (-0.6121*INF + 0.1906*RIR -0.7733*RER + 0.0037*BB -0.0269*CAB + 7.2594*DUM + 30.5927)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	-0.612146	0.153101	-3.998323	0.0018
RIR	0.190610	0.024173	7.885173	0.0000
RER	-0.773303	0.175892	-4.396466	0.0009
BB	0.003692	0.000612	6.030098	0.0001
CAB	-0.026928	0.075195	-0.358107	0.7265
DUM	7.259394	1.760215	4.124151	0.0014
C	30.592675	2.802291	10.917022	0.0000

المصدر: مخرجات برمجية 10 Eviews

من خلال نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-UECM) الذي يتضمن الجدول رقم (6)

نتائجه توصلنا إلى النتائج التالية:

- معنوية حد تصحيح الخطأ $CointEq(-1)$ مع الإشارة السالبة المتوقعة، وهو ما يعتبر دليلاً على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، أما قيمة حد تصحيح الخطأ فتشير إلى أن حوالي 82% من الاختلالات التي تحدث على المستوى التوازني يتم تصحيحها خلال الفترة السابقة بالنسبة لكل المتغيرات، وتنعكس هذه النسبة سرعة الرجوع إلى الوضع التوازني بعد أثر أي صدمة في النموذج نتيجة التغير في المتغيرات المدرجة في النموذج.

- وجود أثر معنوي سالب لمعدل التضخم على الادخار المحلي، وهو ما يعني صحة الفرضية الصفرية، فتغير معدل التضخم بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير الادخار المحلي في الاتجاه المعاكس بـ 0.61 وحدة، ويرجع ذلك إلى أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يؤثر بشكل ملحوظ على القوة الشرائية للمداخيل، ومن ثم ينعكس تأثيرها سلباً على الادخار، فالتضخم بالدرجة الأولى يتعلق بالنقود التي تنخفض قيمتها الحقيقية، مما يؤثر على ثقة الأفراد في العملة المحلية، وهو ما يؤدي إلى توجيه معظم مداخيل الأفراد إلى الاستهلاك، كما يؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى تدهور قيمة الأصول المالية في ظل غياب سوق مالية متطورة في الجزائر، الأمر الذي يدفع الأفراد إلى اقتناء أصول حقيقية، أو توجيه مدخراتهم إلى الأسواق المالية الأجنبية لتميزها بالاستقرار وارتفاع المردود الحقيقي للأصول المالية، والنتيجة انخفاض حجم الادخار

- المحلي، بالإضافة إلى ما سبق يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية بسبب التضخم إلى ضعف الصادرات المحلية وزيادة الواردات من الخارج، وعليه يبرز أثر التضخم على المدخرات في عملية التآكل الخفي لقيمتها.
- وجود أثر معنوي موجب لسعر الفائدة على الادخار المحلي، حيث أن تغير سعر الفائدة بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير حجم الادخار المحلي في نفس الاتجاه بـ 0.19 وحدة، وذلك راجع إلى أن ارتفاع مردودية الودائع نتيجة ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي يدفع الأفراد إلى تقليص الاستهلاك وزيادة الادخار باعتباره استهلاكاً مستقبلياً، وهو ما يعرف بأثر الاحلال، كما أن ارتفاع المردود الحقيقي للودائع يؤدي إلى ارتفاع دخل الفائدة الذي يسمح للمستهلك بتحقيق مستوى مرتفع من المنفعة، وهو ما يعرف بأثر الدخل، فكلا الأثرين موجب، ولهذا يترتب عن ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي ارتفاع معدل الادخار المحلي.
 - وجود أثر معنوي سالب لسعر الصرف على الادخار المحلي، فتغير سعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير الادخار المحلي في الاتجاه المعاكس بـ 0.77 وحدة، ويرجع ذلك إلى أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي أدى إلى انخفاض حقيقي في قيمة العملة المحلية، وتراجع ثقة الأفراد فيها وفشلها في الأداء الكفء لوظائف النقود، وبالتالي يكون لدى الأعوان الاقتصادية حافز أقل للادخار.
 - وجود أثر معنوي موجب لرصيد الميزانية العامة على الادخار المحلي، حيث أن تغير رصيد الميزانية بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير حجم الادخار المحلي في نفس الاتجاه بـ 0.003 وحدة، وذلك راجع إلى أن تحقيق فائض في الميزانية العامة أدى إلى زيادة الادخار الحكومي وانخفاض الاستهلاك الكلي، وهذا ما انعكس في ارتفاع الادخار المحلي، فتحقيق فائض في الموازنة العامة دفع الحكومة نحو خفض الاستهلاك وزيادة الادخار الحكومي، مما انعكس إيجاباً على إجمالي الادخار المحلي.
 - عدم وجود أثر معنوي لرصيد الحساب الجاري على الادخار المحلي في الجزائر، ويمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري المعتمد على الإيرادات النفطية كمصدر وحيد للدخل.
 - وجود أثر معنوي للمتغير الوهمي على الادخار المحلي، فالتغيرات التي طرأت على المتغيرات الاقتصادية الكلية نتيجة ارتفاع أسعار النفط منذ مطلع الألفية كان لها أثراً إيجابياً على الادخار المحلي، فالأداء المقبول للاقتصاد الجزائري، والتمكن من تخفيض الدين العام والخارجي، وكذا تحويل قدر كبير من الاحتياطات الخارجية وموارد الموازنة إلى صندوق مخصص لضبط إيرادات النفط، بالإضافة على ارتفاع الإيرادات الحكومية والنتائج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه كلها عوامل أدت إلى ارتفاع كل من ادخار القطاع العائلي وقطاع الأعمال والادخار الحكومي، وبالتالي ارتفاع الادخار المحلي.

3.3.2.5 تقييم النموذج إحصائيا وقياسيا:

لتقييم النموذج قمنا بتشخيص البواقي والتأكد من استقرارية النموذج المقدر باستخدام الاختبارات التالية:

- اختبار الارتباط الذاتي: باستعمال اختبار مضاعف لاغرنج (2) LM Test ومن خلال نتائج هذا الاختبار الموضحة في الجدول رقم (7) يتضح عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للبواقي.

الجدول 7: نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.361310	Prob. F(2,14)	0.7031
Obs*R-squared	1.325223	Prob. Chi-Square(2)	0.5155

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

- اختبار عدم ثبات التباين: يمكن التأكد من عدم وجود مشكلة اختلاف التباين باستخدام اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار ARCH2، واعتمادا على نتائج الجدول رقم (8) نرفض فرضية عدم، وعليه نستنتج أن المعلمات المقدرة تتميز بالكفاءة.

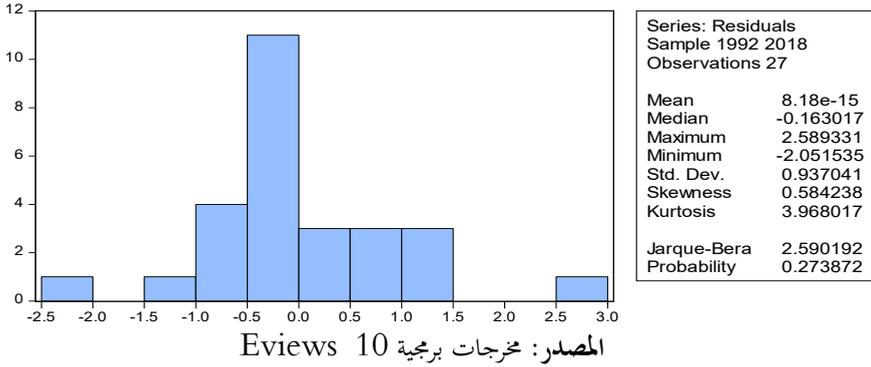
الجدول 8: اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.711219	Prob. F(14,12)	0.7312
Obs*R-squared	12.24393	Prob. Chi-Square(14)	0.5867
Scaled explained SS	3.589154	Prob. Chi-Square(14)	0.9975

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

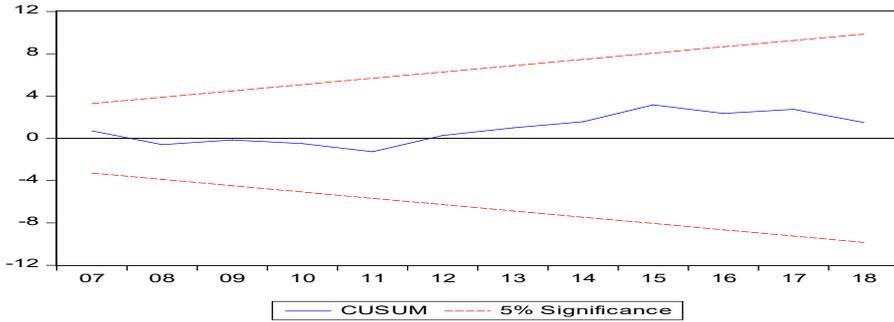
- اختبار توزيع البواقي: باستعمال اختبار Jaque - Bera يتضح أن البواقي تتوزع طبيعيا لأن احتمال Jaque - Bera الذي يساوي 0.27 أكبر من مستوى المعنوية 5% كما هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل 2: نتائج اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي

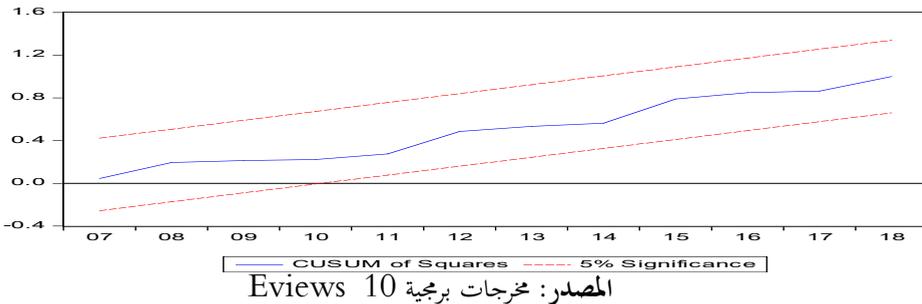


- اختبار استقرارية النموذج (Stability Test): من خلال الشكلين (3) و (4) نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعادة هو عبارة عن خط داخل حدود المنطقة الحرجة مشيراً إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5%، كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة هو خط يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وعليه يمكن القول أن هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الأمد القصير.

الشكل 3: اختبار المجموع التراكمي المعادة للبواقي



الشكل 4: اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي



5. الخاتمة:

- قامت هذه الدراسة بتحديد نموذج قياسي يبين أثر التضخم على الادخار المحلي في الجزائر، وتبين من خلال هذه الدراسة والنموذج المقدر الذي تم تقييمه إحصائيا وقياسيا ما يلي:
- أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج تفسر الادخار المحلي في الأمدين الطويل والقصير، نظرا لوجود استقرار في الأمدين الطويل والقصير اتضح من خلال اختبار استقرارية النموذج.
 - بينت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل تصحيح حد الخطأ سالب ومعنوي عند مستوى المعنوية 5٪، مما يعني أن 82 ٪ من أخطاء الأجل القصير تصحح تلقائيا لبلوغ التوازن في الأجل الطويل، فالانحرافات والاختلالات في الادخار المحلي التي تحدث في السنة السابقة يتم تصحيحها وتتم العودة إلى وضع التوازن.
 - وجود أثر معنوي سالب لمعدل التضخم على الادخار المحلي، وهو ما يعني صحة الفرضية الموضوعية، ويرجع ذلك إلى أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يؤثر بشكل ملحوظ على القوة الشرائية للمداخيل، ومن ثم ينعكس تأثيرها سلبا على الادخار، بالإضافة إلى أن انخفاض قيمة العملة المحلية بسبب التضخم يؤدي إلى ضعف الصادرات المحلية وزيادة الواردات من الخارج، وعليه يبرز أثر التضخم على المدخرات في عملية التآكل الخفي لقيمتها.
 - وجود أثر معنوي موجب لسعر الفائدة على الادخار المحلي، وذلك راجع إلى أن ارتفاع مردودية الودائع نتيجة ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي يدفع الأفراد إلى تقليص الاستهلاك وزيادة الادخار باعتباره استهلاكاً مستقبلياً، أو ما يعرف بأثر الاحلال، كما أن ارتفاع المردود الحقيقي للودائع يؤدي إلى ارتفاع الدخل الفائدة أو ما يعرف بأثر الدخل، وبما أن كلا الأثرين موجب يترتب عن ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي ارتفاع معدل الادخار المحلي.
 - وجود أثر معنوي سالب لسعر الصرف على الادخار المحلي، ويرجع ذلك إلى أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي أدى إلى انخفاض حقيقي في قيمة العملة المحلية، وتراجع ثقة الأفراد فيها وفشلها في الأداء الكفء لوظائف النقود، وبالتالي يكون لدى الأعوان الاقتصادية حافز أقل للادخار.
 - وجود أثر معنوي موجب لرصيد الميزانية العامة على الادخار المحلي، بسبب زيادة الادخار الحكومي وانخفاض الاستهلاك الكلي، وهذا ما انعكس في ارتفاع الادخار المحلي.
 - وجود أثر معنوي للتغيرات التي طرأت على المتغيرات الاقتصادية الكلية منذ مطلع الألفية على الادخار المحلي، فالأداء المقبول للاقتصاد الجزائري، والتمكن من تخفيض الدين العام والخارجي، وكذا تحويل قدر

كبير من الاحتياطات الخارجية وموارد الموازنة إلى صندوق ضبط الإيرادات، بالإضافة إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه كلها عوامل أدت إلى ارتفاع كل من ادخار القطاع العائلي وقطاع الأعمال والادخار الحكومي، وبالتالي ارتفاع الادخار المحلي.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم الاقتراحات الآتية التي يمكن أن تساهم في توفير

العوامل التي تساعد على زيادة حجم الادخار المحلي كمورد تمويلي هام:

- تفعيل سياسة استهداف التضخم باستكمال بناء أرضية ملائمة لتبنيها؛ لجعل معدلات التضخم عند مستويات متدنية ومتحكم فيها لتفادي تأثيره السلبي على المتغيرات الاقتصادية ومنها الادخار المحلي.
- تعزيز الاستقرار النقدي الدائم في المستوى العام للأسعار باستكمال الإصلاحات الهيكلية الخاصة بجانب العرض الكلي، وكذا القيام بإصلاحات مؤسسية للتحكم في الأسباب غير النقدية المنشأة للتضخم.

- توجيه المتغيرات الاقتصادية بالشكل الذي يسمح من جذب وتجميع المدخرات المحلية.

6. قائمة المراجع:

1. Abate Yesigat, (2017), The Saving-Inflation Puzzle : Explaining their Relationship in Ethiopia, IOSR Journal Of Humanities And Social Science, 22(2), p p 74-81.
2. Dash Santhosh & Lakshmi Kumer, (2018), Does Inflation Affect Savings Non-linearly ? Evidence from India, The Journal of Applied Economic Research, 12(4), p p 431-457.
3. Hailu Demilie basha, & Abay Samson,(2016), Inflation and Gross Domestic Savings nexus in Ethiopia, International Journal of Science and Research, 5(8), p p 1399-1401.
4. قابقلي أحمد ابتهال، (2013-2014)، الاقتراض الخارجي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين باللاذقية، سورية.
5. سلامي أحمد، (2012)، أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة (1970-2010)، مجلة الباحث، 11(11)، 35 .
6. سلامي أحمد، (2015)، مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع والطموح، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 2(2)، 44.
7. خلادي إيمان نور اليقين، (2011-2012)، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية -حالة الجزائر-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
8. تليلي بشير وعبد الحميد بوخاري، (2020)، اختبار العلاقة بين الادخار المحلي والتضخم في الجزائر (1994-2016)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 13(2)، 783-802.
9. عكريش كمال وجميل عبد الجليل، (2015)، نمذجة قياسية لمحددات الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012، مجلة العلوم الاقتصادية، 11(11)، 1-19.
10. جاب الله مصطفى، (2015)، تقدير العلاقة بين الادخار المحلي واحتياطي الصرف الأجنبي -حالة الجزائر- (1990-2012)، مجلة رؤى الاقتصادية، 5(8)، 8.
11. كبير مولود وبلعباس رابع، (2018)، دراسة سببية بين الادخار المحلي ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1970-2011)، مجلة الدفاتر الاقتصادية، 10(2)، 1-19.